

دراسة وصفية لتنافسية الاقتصاد الجزائري: قراءة في بعض التقارير العالمية

A DESCRIPTIVE STUDY OF THE ALGERIAN ECONOMY COMPETITIVENESS THROUGH SOME GLOBAL REPORTS

د. سدي علي	د. هواري أحلام	د. أمّرع سعيد شعبان
جامعة ابن خلدون بتيارت	جامعة عبد الحميد بن باديس .مستغانم	جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	مخبر POIDEX	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر LAMEOR جامعة وهران -2.	الجزائر	مخبر LPDRZS جامعة الجلفة.
الجزائر		الجزائر
seddiali@univ-tiaret.dz	1	camersaid@yahoo.fr

المؤلف المرسل: سدي علي، الإيميل: seddiali@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/30 تاريخ القبول: 2020/11/04 تاريخ النشر: 2021/01/22

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل مكانة الاقتصاد الجزائري وبيئة الأعمال فيه بغرض استنتاج نقاط القوة والضعف، وذلك من خلال المؤشرات والتقارير العالمية للتنافسية وبيئة الأعمال التي تصدرها هيئات عالمية مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، وذلك للفترة: 2011-2018. وقد أوضحت الدراسة تأخر الجزائر في أغلب المؤشرات مثل: البنية التحتية، المؤسسات، كفاءة سوق العمل وسوق السلع، الابتكار، التعليم العالي. فهي لا تتقدم سوى في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وحجم السوق.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، بيئة الأعمال، التنافسية.

ABSTRACT

The objective of this paper is to deduce the strengths and weaknesses of the Algerian economy. Thus, we described and analyzed its competitiveness and business environment between 2011 and 2018. This task was done through some global reports and indicators issued by international institutions such as: the World Economic Forum and the World Bank. The study revealed that Algeria is far behind in most indicators as: infrastructure, institutions, efficiency of the labor market and the commodity market, innovation, higher education. Macroeconomic performance and market size could be considered as the glass half full.

Keywords: Algerian Economy; Business Environment; Competitiveness.

Jel classification code: F01.

1. المقدمة

إن تنافسية الدولة تقاس بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، وكذلك يمكن اعتبار أن أهم المحددات التي تؤثر في قدرة التنافسية هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تأثيرهما الكبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا تم استغلالهما وتوجيههما إلى قطاعات تعطي قيمة مضافة، وكذلك سعر الصرف. ثمة العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية، ولكن التركيز يتم على نمو الدخل الحقيقي للفرد أو على النتائج التجارية للبلد والتي تعتبر مؤشرات بسيطة (جزئية) بحيث تستند إلى متغيرات كمية و نوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية. حيث تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، البنك الدولي BM ...) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...الخ.

بما أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية يعاني من التبعية الى قطاع المحروقات ونظرا لتأثر هذا الأخير بعوامل عديدة (تذبذب الأسعار وتعرض الدول للزمات دورية، وتحكم قوى العرض والطلب،...) وجب البحث عن مكان القوة في الاقتصاد الجزائري لتنميتها و نقاط الضعف في بيئة الأعمال للتغلب عليها برسم استراتيجيات لتنميتها وهذا كله يتم من خلال البحث عن مكانة الاقتصاد الجزائري حسب التقارير العالمية التي تصدر سنويا. ومن هنا تبرز معالم الاشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية:

ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري وبيئة الأعمال حسب التقارير العالمية؟

و هو ما يجعلنا نطرح بعض الاسئلة الفرعية كالآتي:

ما هي التقارير والهيئات التي تصدر تقارير سنوية عن التنافسية؟

ما هي المؤشرات التي تعتمد عليها الهيئات العالمية في تقارير التنافسية العالمية؟

ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري في التقارير العالمية للتنافسية؟

ما هي نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري؟

2. منهجية وحدود الدراسة

إن معالجة هذه الاشكالية تتطلب العمل وفق المنهج الوصفي لوصف مؤشرات التنافسية وتحليل التقارير العالمية للسنوات حسب فترة الدراسة 2011-2018. وأحياناً 2019 حسب التقارير. وذلك للتمكن من تحليل مسار الاقتصاد الجزائري.

3. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف سنوياً ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة و تحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يقوم المنتدى سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي و الذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام و الخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية و العالمية التي تساعد في وضع السياسات الاقتصادية بالنسبة لصانعي القرار. (زواوي، 2010، صفحة 6) يعتمد التقرير في تحليله للتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المشاركة و البالغ عددها (148) دولة وحوالي (114) مؤشر لتقرير عام 2014-2015 و 138 دولة فقط لتقرير 2016-2017، و 138 دولة في تقرير 2018، كما يعتمد على نوعين من البيانات وهما:

1.3. *البيانات الكمية*: هي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي و التقدم التكنولوجي، حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عبر قاعدة البيانات الإحصائية المحلية و الدولية المنشورة.

2.3. *البيانات النوعية*: هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء و ملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة من قبل هيئة المنتدى. يركز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعيتها في مراحل النمو و التطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو :

1.2.3. *مرحلة الاقتصاد المبني على عوامل الإنتاج*: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب.

2.2.3. *مرحلة الاقتصاد المبني على الكفاءة و الفعالية*: وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

3.2.3. *مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة و الابتكار*: وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع و الابتكار بوصفها محرك أساسي

للمنمو. حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا وهذا ما يبينه الشكل الموالي: (Schwab, 2014-2015, p. 9)

الشكل 01: مؤشر التنافسية الإجمالي



المصدر: The Global Competitiveness Report 2014-2015

كما يبين الجدول التالي مراحل النمو حسب نسب المؤشرات الثلاث الأساسية

الجدول 01: أوزان مختلف المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية حسب مرحلة النمو:

مرحلة النمو				
المرحلة 1: عوامل الإنتاج	المرحلة 2: الكفاءة	المرحلة 3: الابتكار	المرحلة 2: الكفاءة	المرحلة 3: الابتكار
أقل من 2,000	2,000-2,999	3,000-8,999	9,000-17,000	أكثر من 17,000
60%	40-60%	40%	20-40%	20%
35%	35-50%	50%	50%	50%
5%	5-10%	10%	10-30%	30%

المصدر: The Global Competitiveness Report 2014-2015 page 10

تندرج البلدان ضمن المراحل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، وهما حصة الفرد من الناتج الإجمالي و حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات.

✓ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذا المعيار تندرج ضمن المراحل الثلاثة، بالإضافة إلى مرحلتين انتقاليتين بينهما، كما يبين الجدول أعلاه.

✓ حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات، وفي حال بلغت حصة صادرات السلع الأولية أكثر من 70% من إجمالي الصادرات فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى حيث تبلغ حصة الفرد حوالي 70,000 دولار أمريكي، وحسب المعيار الأول فإنها في البداية تندرج ضمن المرحلة الثالثة، ونظرا لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية، فإنها تعود و تندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى.

لمعرفة وضعية الجزائر نحاول الإلمام بالمتغيرات الضرورية لتحليل هذه الوضعية. من خلال تقارير التنافسية العالمية **The Global Competitiveness Report** الذي سنعتمد على معطياته ومؤشراته.

تصدرت الو م أ الترتيب في تقرير 2018 تليها كل من سنغافورة وألمانيا وتراجعت سويسرا للمرتبة الرابعة بعد تربيعها على المركز الأول لتسع سنوات متتالية، ثم اليابان، هولندا، هونغ كونغ، السويد والدنمارك.

بينما تراجعت الامارات العربية المتحدة بعشر درجات الى المرتبة 27 وتأخرت قطر والسعودية من المرتبة 30 و 39 على التوالي.

أما الجزائر بترتيب عالمي 92 من 135 دولة وما يهمنا في التقرير هي وضعية الجزائر لذا سنحاول معرفة مسار تنافسية الجزائر، وذلك من خلال معالجة وضعية الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للسنوات 2004-2018 (Schwab, The Global Competitiveness Report, 2018)

الجدول 2: وضعية الجزائر في المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية

السنوات	2011	2012	2012	2013	2013	2014	2014	2015	2016	2016	2017	2017	2018
	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)	الترتيب / القيمة (1-7)
	87	4.0	110	3.7	100	3.8	79	4.1	87	4.0	87	4.0	1.4
البنية الأساسية (1,56%)	75	4.4	89	4.2	92	4.3	65	6.4	82	4.4	82	4.3	4.4
1. المؤسسات	127	3.1	141	2.7	135	3.0	101	3.4	99	3.5	88	3.5	3.6
2. البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	106	3.1	106	3.1	105	3.1	93	3.3	3.6
3. استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	34	5.5	11	6.4	38	5.3	71	4.8	4.6
4. الصحة و التعليم	82	5.5	93	5.4	92	5.4	81	5.6	81	5.6	71	5.7	5.8
محفزات الكفاءة (35.7%)	122	3.4	136	3.1	133	3.2	125	3.3	117	3.4	102	3.6	3.7
5. التعليم العالي و التدريب	101	3.5	108	3.4	101	3.5	98	3.7	99	3.7	92	3.9	4.0
6. كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	142	3.2	136	3.5	134	3.5	129	3.5	3.6
7. كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	147	2.9	139	3.1	135	3.2	133	3.2	3.3
8. تطور الأسواق	137	2.6	142	2.4	143	2.6	137	2.7	135	2.8	125	2.9	3.1
9. الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	136	2.5	129	2.6	126	2.6	98	3.1	3.4
10. حجم السوق	47	4.3	49	4.3	48	4.4	47	4.4	37	4.7	36	4.7	4.8
التطور و الإبداع: (2,5%)	136	2.7	144	2.3	143	2.6	133	2.9	124	3.0	118	3.1	3.1
11. مدى تطور بيئة الاعمال	135	2.9	144	2.5	144	2.9	131	3.2	128	3.3	122	3.3	3.3
12. الابتكار	132	2.4	141	2.1	141	2.4	128	2.6	119	2.8	104	2.9	2.9

المصدر: The Global Competitiveness Reports 2011-2018

تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ب 21 مركزا لتحل المرتبة 79 عالميا. وكشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة" ليقفز إلى المرتبة 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة 2013-2014 و 110 في تقرير 2012-2013. بينما تأخرت في تقرير 2016 و 2017 إلى المرتبة 87 من بين 138 دولة واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 63، كما احتلت في المؤشرات الفرعية لمحيط الاقتصاد الكلي: المرتبة 10 في نسبة الادخار القومي الاجمالي من GDP و 4 في نسبة الديون العامة للحكومة من GDP. كما احتلت الجزائر المرتبة 36 عالميا من حيث حجم السوق. كما تحسنت مرتبة الجزائر في قطاع التربية والتعليم حيث حصلت على الرتبة 40 في نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وكذا الصحة لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة المرتبة 1 عالميا. غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية حيث جاءت الجزائر في المرتبة 132 من حيث وفرة الخدمات المالية و 133 من حيث متانة البنوك و 72 من حيث سهولة الحصول على القروض. كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشرط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة". وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 133 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعدد الإجراءات لإطلاق المشاريع (المرتبة 126). كما احتلت الجزائر المرتبة 100 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 101) والموانئ (المرتبة 105) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 117). كما صنفت الجزائر في المرتبة 112 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 81). ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية الأولى من عوامل الإنتاج إلى معززات الكفاءة. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي GDP وحصة الفرد منه سنحاول توضيحها من الجدول التالي.

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه للسنوات 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
GDP (بليون دولار أمريكي)	190,7	207,8	206,1	214,1	172,3	160,8	
حصة الفرد من الناتج الإجمالي (دولار أمريكي)	5,304	5,694	5,438	5,532	4,318	3,944	4,292
حصة GDP (%) من المجموع العالمي	0,33	0,33	0,33	0,51	0,51	0,50	0,50

المصدر: The Global Competitiveness Reports 2018.

نلاحظ من المعطيات أعلاه أن الجزائر بحسب حصة الفرد في الناتج الإجمالي والتي تتراوح بين (3,000-8,999) تصنف في مرحلة نمو الاقتصاد الثانية أي معززات الكفاءة، و لكن لأن صادراتها أكثر من 70% من المواد الأولية تعود لتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى. كما جاء في التقرير أيضا:

العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال حسب تقرير 2017-2018 عدم كفاءة الحكومة البيروقراطية، الفساد، الحصول على التمويل، عدم الاستقرار السياسي، لتضخم، الأنظمة الضريبية، معدلات الضرائب، عدم كفاية القدرة على الابتكار، لوائح العمل المقيدة، أنظمة العملة الأجنبية، سوء أخلاقيات العمل في القوة العاملة الوطنية -عدم كفاية القوى العاملة المتعلمة، عدم كفاية إمدادات البنية التحتية، عدم استقرار الحكومة/الانقلابات، الجريمة و السرقة، ضعف الصحة العمومية، تقرير البنك الدولي.

يقوم البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية بإصدار التقرير السنوي حول تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وكان في 2014 بعنوان " فهم الأنظمة المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة" وفي 2015 بعنوان " ممارسة أنشطة الأعمال ما بعد الفعالية" وفي 2016 بعنوان " قياس نظم الجودة والكفاءة" أما في 2017 بعنوان "ممارسة أنشطة الأعمال تكافؤ الفرص مع الجميع" ويرتب التقرير 189 بلد حسب الإصلاحات التي اعتمدها في مجال تحسين مناخ الأعمال أمام المستثمر المحلي. وتنتشر دوريا على شبكة

الانترنت،* وتشمل العديد من الدول العربية. ويعتمد على قياس الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو مجالات أنظمة أنشطة الأعمال وهي: (Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency)

بدء النشاط التجاري (الاجراءات، الزمن ، التكلفة، و الحد الأدنى للزم لرأس المال)
استخراج تراخيص البناء (الاجراءات، الوقت و التكلفة).

توصيل الكهرباء (الاجراءات، الوقت، والتكلفة).

تسجيل الملكية (الاجراءات، الوقت و التكلفة).

الحصول على الائتمان (قوانين الضمانات المنقولة و نظم معلومات الائتمان).

حماية المستثمرين (الافصاح والمسؤولية في معاملات الأطراف المعنية).

دفع الضرائب (السداد و الوقت و السعر الإجمالي للضريبة).

التجارة عبر الحدود (المستندات، الوقت والتكلفة).

إنفاذ العقود (الإجراءات، الوقت، والتكلفة المطلوبة لتسوية نزاع تجاري).

تصفية النشاط التجاري (الوقت، التكلفة، والنتيجة ومعدل الاسترداد).

كما يقوم البنك بقياس العديد من المؤشرات الرئيسية الأخرى وتتمثل في 19 مؤشر رئيسي و511 مؤشر فرعي بحيث تتمثل المؤشرات الرئيسية في: الاقتصاد و النمو، البنية التحتية، البيئة، التجارة، التعليم، التنمية الاجتماعية، التنمية الحضرية، الحماية الاجتماعية والأيدي العاملة، الديون الخارجية، الزراعة و التنمية الريفية، الطاقة والتعدين، الفقر، القطاع الخاص، القطاع العام، القطاع المالي، المساواة بين الجنسين، تغير المناخ، فاعلية المعونة.

يخص البنك بتقاريره ممارسة أنشطة الأعمال و تتغير المؤشرات من سنة لأخرى فكانت تقاس نسبة توظيف العاملين وتم استبدالها بالحصول على الكهرباء. و لمعرفة وضعية الجزائر و إن كانت في تحسن سنعرض لترتيبها خلال السنوات 2011-2017. ونحاول التعليق عليها، خاصة ما بين 2015-2018

*ارجع إلى الموقع الرسمي للبنك الدولي:

<http://www.worldbank.org/reference/>

الجدول 4: وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير البنك الدولي (2011-2018)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
150	145	142	145	143	164	156	153	150	بدء النشاط التجاري
129	146	77	119	124	147	138	118	113	استخراج تراخيص البناء
106	120	119	130	125	148	165	164	-	الحصول على الكهرباء
165	163	162	161	160	176	172	167	165	تسجيل الملكية
178	177	175	174	171	130	129	150	138	الحصول على الائتمان
168	170	173	174	173	98	82	79	74	حماية المستثمرين
156	157	155	170	168	174	170	164	168	دفع الضرائب
173	181	178	178	176	133	129	127	124	التجارة عبر الحدود
112	103	102	100	106	129	126	122	127	إنفاذ العقود
76	71	74	71	71	60	62	59	51	تصفية النشاط التجاري
157	166	156	163	161	153	152	148	136	المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال
3.94	4,270	4,870	5,340	5,290	4,110	4,470	4,460	4420	متوسط الدخل القومي للفرد (دولار)
41.31	40,60	39,66	39,6	39,2	38,5	36,0	35,4	34,9	عدد السكان (مليون)

المصدر: تم الاعتماد على كل من تقارير البنك الدولي التالية على الموقع الرسمي للبنك:

Doing Business 2011-2018

www.worldbank.org

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012 "في عالم أكثر شفافية"

نلاحظ حسب تقرير البنك الدولي أن الجزائر تتأخر في الترتيب العالمي بنسب متقاربة لأنها لم تقم بالإصلاحات الكافية لتوفر البيئة اللازمة لتشجيع الاستثمار، حيث قامت في 2012 بإصلاح أنظمة المعلومات الائتمانية بإصدار قانون نص على ضمان حق المقترضين في الإطلاع على البيانات الخاصة بهم، كما قامت بإصلاح ثاني في 2014 لتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق رفع مستوى البنية التحتية لميناء الجزائر، و لكنها في أغلب المؤشرات الأكثر بطئا من ناحية عدد الأيام اللازمة للتنفيذ والأكثر تكلفة، أما نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية (نسبة عدد السكان الراشدين) كانت من بين الأقل في

العالم 0,3%، أما الضرائب فكانت مرتفعة التكلفة و أكثر عدد و أكثر بطناً، في حين سهلت الجزائر إجراءات التصدير لكنها لم تخفض التكلفة. (ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 2012)، (Rapport Annuel 2014)

كما تبين من التقرير الصادر عن البنك الدولي في 2017 أن الجزائر تقدمت ب 7 درجات الى مرتبة 156 نتيجة التقدم الكبير في رتبة مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الكهرباء ب 42 درجة للأول و 11 للثاني على التوالي.

تركزت أنشطة البنك الدولي في الجزائر منذ عام 2006، على العمل التحليلي والخدمات الاستشارية التي تُسترد تكاليفها بعد قرار الحكومة الجزائرية بعدم الاستعانة بالاقتراض الخارجي. وأقفل آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر في فبراير 2009. وحالياً تركز إستراتيجية الشراكة بين البنك الدولي والجزائر (2010-2014)، والتي تم تمديدها إلى عام 2015 بناءً على طلب من الحكومة، على الأنشطة التالية:

تعزيز النمو من خلال تنويع أنشطة الاقتصاد: مساندة إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وتحسين مناخ الاستثمار . خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة . وتحديث القطاعين المالي والمصرفي؛

تشجيع تنمية البنية التحتية والحد من التباينات المكانية: تقديم المساعدة الفنية ومساندة تنفيذ برامج تنمية الطاقة؛ والمساعدة في الحفاظ على النظام البيئي الصحراوي، ومساندة التنمية الإقليمية؛

تدعيم مؤسسات إدارة المالية العامة، والحوكمة، والعقد الاجتماعي: تقديم المساعدة الفنية لتدعيم الإدارة المالية، وشفافية الموازنة، وإصلاح نظام التحويلات الاجتماعية.

وتتألف حافظة مشروعات البنك الدولي في الجزائر من إثني عشر مشروعاً للمساعدة الفنية، من بينها تسعة مشاريع جارية، وثلاثة في المرحلة الأخيرة من التحضير، وذلك في ستة قطاعات مختلفة هي قطاع الزراعة والتنمية الريفية، والقطاع المالي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقطاع مناخ الاستثمار، وقطاع الحماية الاجتماعية، وقطاع البيئة والتدبير المتكامل للنظام البيئي في الصحراء.

وأستكملت الخدمات الاستشارية ببعض أنشطة العمل التحليلي والمساعدة الفنية التي يمولها البنك الدولي وغيرها من موارد الموازنة. ويتضمن ذلك تقديم الدعم لوضع إستراتيجية جديدة لرؤية الجزائر 2035؛ وإصلاح نظام المقاصة؛ واستحداث سلاسل قيمة في الزراعة (الألبان) والتنمية الريفية، فضلاً عن وضع دراسة عن إدارة المخاطر الزراعية؛ وتحسين

المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك استجابة لطلب من وزارة المالية عام 2011؛ ودراسة حالة بشأن تحلية المياه والطاقة المتجددة بالجزائر؛ ودعم الديوان الوطني للإحصائيات بشأن تحسين منهجيات تحليل أوضاع الفقر؛ وتقديم الدعم لجمعيات القطاع الخاص بشأن تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص؛ وعقد سلسلة من ورش العمل تغطي التوظيف، وتقييم البرامج الحكومية ونظم الحوكمة. (Algérie Présentation, 2016)

4. مؤشرات تنافسية متخصصة مساعدة

1.4. تقرير الحرية الاقتصادية: تقوم المؤسسة الأمريكية " Heritage Foundation " بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" بإصدار التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية الذي يعنى بتحرر الاقتصاد ومدى تدخل الدولة فيه. وقد حافظ التقرير تقريبا على نفس المقاربة مواصلا الاعتماد على نفس المؤشرات العشر التي تم تجميعها في 4 ركائز كما يلي: (Terry Miller, 2015)

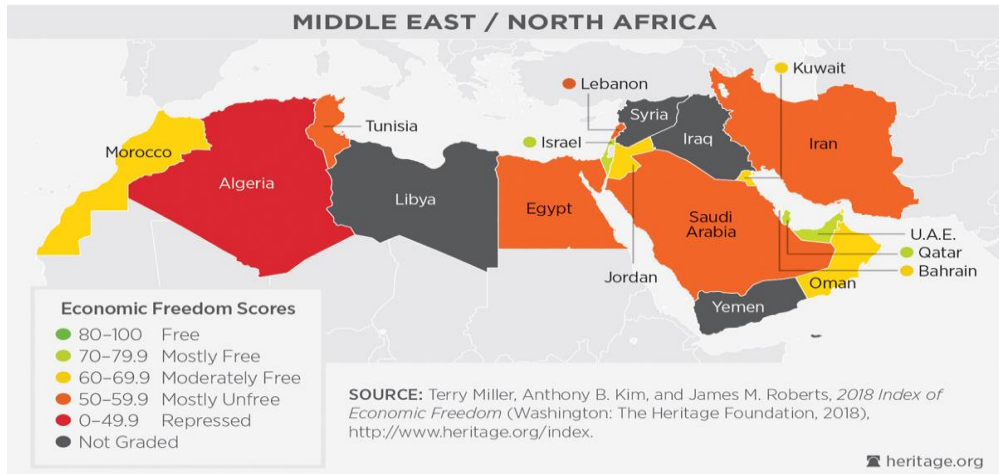
- دور القانون: حقوق الملكية، التحرر من الرشوة و الفساد.
 - مجالات تدخل الدولة: الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.
 - نجاعة الإطار التنظيمي و المؤسساتاتي: حرية الأعمال، الحرية النقدية وحرية سوق العمل.
 - انفتاح السوق : حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية.
- لكن مؤخرا تم استبدال مؤشري التحرر بالرشوة والفساد بمؤشرين (الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة) ومؤشر الحرية الجبائية بمؤشري (العبء الضريبي والصحة المالية) وبالتالي أصبحت اثنا عشر مؤشر فرعي كما يلي: (Miller, Kim, & Roberts, 2018)
- سيادة القانون (حقوق الملكية ، والفعالية القضائية ، ونزاهة الحكومة) ؛
 - حجم الحكومة (العبء الضريبي ، والإنفاق الحكومي ، والصحة المالية) ؛
 - الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال وحرية سوق العمل والحرية النقدية) ؛
 - انفتاح السوق (حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، والحرية المالية).
- أما عن طريقة الاحتساب تتراوح بين 0 أقل حرية و 100 أكثر حرية و يمثل المؤشر العام للحرية الاقتصادية المعدل لمختلف المؤشرات العشرة المستعملة. جاء تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية بخمس تقسيمات لحرية الاقتصاد حسب النقاط المحصل عليها

اقتصاد حر: (80-100) نقطة، اقتصاد في الغالب حر: (70-79,9) نقطة، اقتصاد متوسط الحرية (60-69,9) نقطة، اقتصاد في الغالب غير حر: (50-59,9) نقطة، اقتصاد مكبوت: (40-49,9) نقطة.

احتلت المراتب العشر الأولى: ستة باقتصاد حر وهي: هونغ كونغ 90.2، سنغافورة 88.8 ، نيوزيلندا 84.2، سويسرا 81.7 وأستراليا 80.9 و80.4 أيرلندا، في الدول الأخرى كان اقتصادها في الغالب حر وهي بالترتيب: ، الشيلي 78,5 ، استونيا 78.8 ، والمملكة المتحدة 78.0 و كندا 77.7 التي تأخرت ب 0.8 والإمارات العربية المتحدة 77.6 في المرتبة العاشرة والتي أحرزت تقدما ب 0.7 (Index of Economic Freedom 2018).

أيضا قطر أحرزت 72.6 وكانت الثانية في ترتيب المنطقة أو الدول العربية رغم تراجعها ب 0.5، حيث تظهران في الشكل التالي (02) باللون الأخضر أما عمان والأردن والمغرب باللون الأصفر كإقتصاديات متوسطة الحرية، ثم السعودية، مصر، إيران وتونس باللون البرتقالي كإقتصاديات في الغالب غير حرة بينما ظهرت الجزائر باللون الأحمر في الخريطة كإقتصاد مكبوت، أما الدول التي تظهر بالأسود لم يشملها التقرير لعدم توفر البيانات الخاصة بها.

الشكل 2: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا



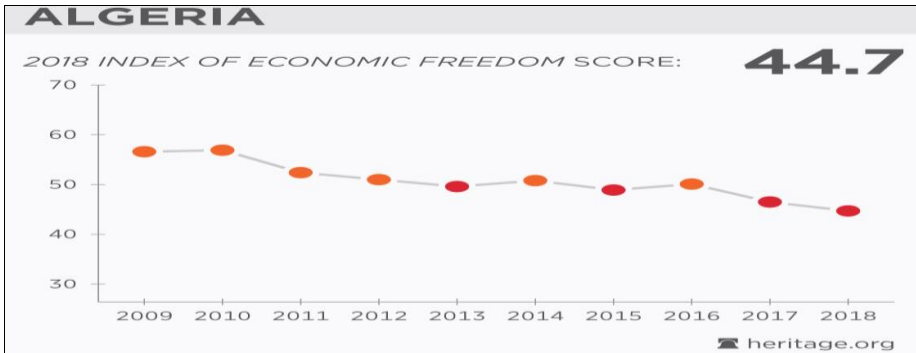
تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 44.7 ، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 172 من 180 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2018. وقد انخفضت النتيجة الإجمالية 1.8 نقطة عن السنة الماضية وباقي السنوات مثل ما يظهره الشكل (03). وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار التي لم يقابلها تحسن أكثر تواضعا في حرية العمل ، والفعالية القضائية ، والحرية النقدية. تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة

بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما أن درجتها الإجمالية أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية.

لا تزال الدولة تهيمن على اقتصاد الجزائر ، وهو تركة من نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد. في السنوات الأخيرة ، أحرزت الحكومة تقدما ضئيلا في تحسين الإدارة المالية ، وأوقفت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة ، وقيدت الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها. وما زالت هذه السياسات وغيرها من أوجه الضعف المؤسسية ، مقترنة بعدم اليقين السياسي المستمر ، تقوض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

الجزائر هي سادس أكبر مصدر للغاز في العالم. يمثل النفط والغاز الطبيعي نحو 95 في المائة من عائدات التصدير وأكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أجبر انخفاض أسعار النفط الحكومة على خفض الإنفاق.

الشكل 3: مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للسنوات من (2009-2018)



المصدر: <https://www.heritage.org/index/images/scoresvertime/2018/algeria.jpg>

22/10/2018

يظهر الشكل أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات 2009 الى غاية 2018 حيث وصفه التقرير بـ"المكبوت" وأشار إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، ما أدى إلى عرقلة تطور القطاع الخاص.

2.4. تقرير منظمة الشفافية الدولية:

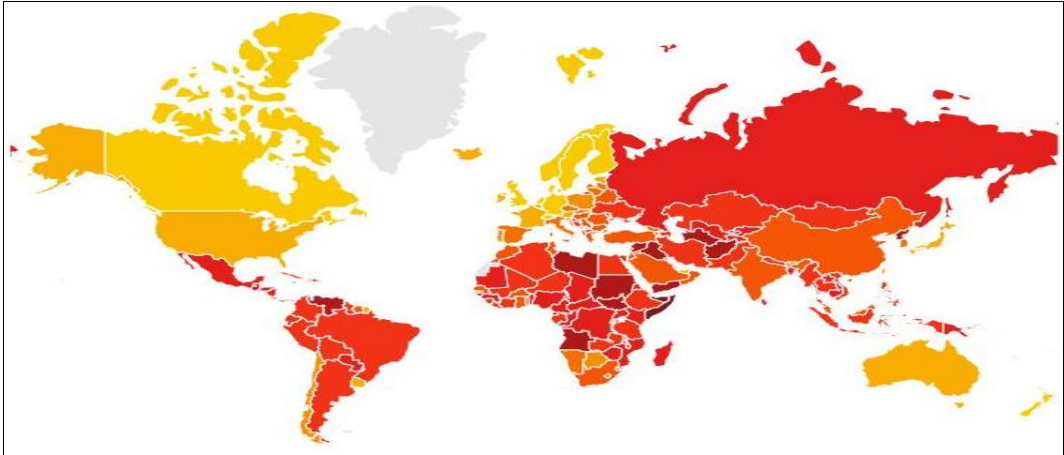
تصدر منظمة الشفافية الدولية "Transparency International" تقريرها السنوي المتعلق برصد مدى تفشي الفساد في العالم علماً أن مقاربتها تعتمد على احتساب مؤشر تفشي الفساد الذي يتراوح مستواه بين 100 (أعلى درجة شفافية) و 0 (درجة عالية من الفساد). بالاعتماد على بعض البيانات التي تم استقاؤها من 13 مسحاً تبحث في عدد العوامل التي تكتسي شفافية المعلومات وتضارب المصالح، وتقوم بهذه المسوحات عدة مؤسسات عالمية مستقلة من بينها: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة التنمية الإدارية، والبنك الدولي.

حلل مؤشر مدركات الفساد الأخير مستويات الفساد والشفافية بالقطاع العام في 180 دولة بالعالم، اعتماداً على تقديرات مؤسسات دولية ذات مصداقية مرتفعة، واستثني فلسطين -لما اعتبره- عدم وجود مؤسسات معتبرة فيها يمكن الاعتماد على تقديراتها.

(Transparency International, 2018)



الشكل 4: مؤشر الفساد لسنة 2018



المصدر:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_201722/10/2018

احتلت نيوزيلندا المرتبة الأولى من 180 دولة في مؤشر 2018/2017 بتقدير 100/89 درجة تليها الدنمارك، فلندا، النرويج، سويسرا، سنغافورة السويد، كندا، لوكسمبورغ وهولندا. والدول التي صنفت كأقل الدول فسادا تظهر باللون الأصفر في الخريطة أعلاه وكلما كان اللون قاتم بين كثرة الفساد. حيث تذيلت صوماليا قائمة الدول كأكثر الدول فسادا

وانعداما للشفافية ب9 درجات. وجاءت نتائج معظم الدول العربية في المؤشر مخيبة للآمال مع عدم حدوث تغير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، ولم تفلح سوى دولتين عربيتين هما الإمارات (71 درجة) وقطر (63 درجة) في تخطي حاجز الخمسين درجة المطلوب في المؤشر، وحرزت الدولتان تقدما في ترتيبهما 21، 29 على التوالي . بينما كانت الأردن في المرتبة 59، السعودية 57، عمان 68، تونس 74، المغرب 81، الكويت 85، البحرين 103، بينما تأخرت الجزائر عن دول المنطقة وعن ترتيب السنوات الماضية الى 112 ب33 درجة مقارنة ب2016 حيث كانت 34 ومن 2013 الى 2015 استمرت 36 درجة.

واحتلت الدول التي تعاني مشاكل سياسية مثل: أفغانستان، سوريا، اليمن وليبيا، كوريا الشمالية وجنوب السودان، غينيا بيساو، مراكز متأخرة جدا في الترتيب كأكثر الدول فسادا. (Corruption Perceptions Index 2017)

5.نقاط القوة والضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية

لمعرفة مكان القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري يجب العودة لتقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي باعتباره أشمل من حيث تنوع المتغيرات والعوامل، عند تحليل ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المتمثلة في 114 مؤشر. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

الشكل 5: نقاط القوة والضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
متانة المحيط الاقتصادي الكلي. وفرة الموارد الطبيعية والبشرية. إتساع حجم السوق المحلي. بوابة السوق الأجنبي (الموقع الجغرافي) إنخفاض نسبة الديون العامة للحكومة. ارتفاع الانفاق العام الإستثماري. ارتفاع نسبة الإيداع القومي الإجمالي. اعتدال وتنوع المناخ ووفرة المياه.	هشاشة البنى التحتية. تدني الخدمات المالية و ضعف الجهاز المصرفي. صعوبة الحصول على القروض. غياب الإصلاحات الإيجابية. تباطؤ في إنجاز المشاريع. تأخر التكنولوجيا و عدم القدرة على الابتكار. التضخم. ضعف الانتاجية. ضعف الكفاءة في أداء سوق العمل
الفرص:	التحديات:
قطاع المحروقات والطاقة. الطاقات المتجددة (الشمسية). المناجم. القطاع الفلاحي. السياحة. الصيد البحري. قطاع الخدمات و الإتصالات.	عدم الاستقرار السياسي. تدني مستوى الأمن (الجريمة و السرقة). الفساد و الرشوة. البيروقراطية الإدارية و تأخر المعاملات. ضعف المنافسة في بعض الاسواق وسياسة الحماية. هجرة الأدمغة. ارتفاع معدلات الضرائب. قطاع الصحة و التعليم. محدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي و تقرير البنك الدولي

(Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency

(Khatib, 2013, pp. 25-26) (Schwab, the global competitiveness Report, 2014-2015) (2016-2017), and (Schwab, The Global Competitiveness Report 2017-2018, pp. 44-45)

6. الخاتمة

من خلال تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري تبين تأخره في أغلب تقارير التنافسية العالمية ، سواء في مؤشر التنافسية العالمي GCI الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، أو تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وحتى في التقارير المساعدة مثل الحرية الاقتصادية و الشفافية، فالجزائر باعتبارها بلدا في طريق النمو لا تزال تعاني العديد من المشاكل التي تعيق المشاريع الاستثمارية مثل هشاشة البنى التحتية وتدني الخدمات المالية والقطاع المصرفي إضافة إلى التأخر في استخدام التكنولوجيا الحديثة، ضعف الكفاءة المهنية، و الفساد والبيروقراطية الادارية كما تعاني أيضا تهديدات الاستقرار السياسي والأمني التي تمثل هاجس أغلب المستثمرين الأجانب.

وتظل التحديات طويلة الأمد التي تواجه الاقتصاد على حالها، وهي على وجه التحديد خفض الدعم، وتحسين بيئة أنشطة الأعمال، وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل في القطاع الخاص.

ويمثل مناخ الأعمال الذي يتسم بصعوبة الحصول على الائتمان، وتعدد البيئة التنظيمية، وطول الوقت الذي تستغرقه إجراءات تأسيس الشركات عقبة أمام القطاع الخاص.

لكن ورغم هذه المشاكل والعراقيل إلا أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة من حيث الأداء الاقتصادي الكلي حيث تحتل الرتبة 18 من حيث نسبة اجمالي الادخار الوطني من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى اتساع حجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية التي تمكنها من الرقي في حال اقتناص الفرص من خلال الاهتمام وتطوير القطاعات التي تمثل فرصا لترقية الاقتصاد الجزائري مثل:

قطاع المحروقات والطاقات المتجددة: من خلال مواصلة تطوير مواردها الهيدروكربونية بتنفيذ برامج تنمية الطاقة واستغلال المناطق الصحراوية للطاقة الشمسية القطاع الفلاحي: استصلاح الأراضي وتشجيع الزراعة بتوفير الدعم للفلاحين سواء من حيث التمويل أو توفير قنوات توزيع المنتج الفلاحي سواء نحو التصدير أو التخزين. السياحة: انشاء مرافق سياحية والترويج لها.

الصيد البحري.

تحديث القطاعين المالي والمصرفي.

قطاع الخدمات والاتصالات: تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أيضا وضع خطط عمل للمساعدة في إصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار.

7. المراجع

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012 "في عالم أكثر شفافية"، البنك الدولي، واشنطن.
- زواوي الحبيب. (2010). سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. شلف.
- Algérie Présentation .La Banque Mondiale: (2016, 03 30). تاريخ التحميل 20 01 2017، من <http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview#2>
- Arab World Competitiveness Report 2011-2012, World Economic Forum, Geneva
- Corruption Perceptions Index 2014 .Berlin Germany: Transparency International the Global Coalition Against Corruption.
- Corruption Perceptions Index 2016. (2017, 01 25). Consulté le 05 30, 2017, sur [transparency international: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016)
- Doing Business 2013 Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises Washington: The World Bank.
- ⁸-Doing Business 2011 Agir pour Les Entrepreneurs Washington: The World Bank.
- Doing Business 2014 Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises Washington: The World Bank.
- Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency .Washington: World Bank.
- Doing Business 2016 Measuring Regulatory Quality and Efficiency. Washington: The World Bank.
- Doing Business 2017 Equal Opportunity for All . Washington: The World Bank.
- Doing Business 2018 Reforming To Create Jobs. Washington: The World Bank
- Index of Economic Freedom 2018 من [The Heritage Foundation: https://www.heritage.org/index/ranking](https://www.heritage.org/index/ranking) (2018). تاريخ الاطلاع 21 10 2018،
- Klaus Schwab .(2012-2013) .The Global Competitiveness Report . Geneva: World Economic Forum.
- Klaus Schwab .(2013-2014) .the global competitiveness Report .Geneva: world economic forum.
- Klaus Schwab .(2014-2015) .the global competitiveness Report .Geneva: world economic forum.
- Klaus Schwab .(2017-2016) .The Global Competitiveness Report . Geneva: World Economic Forum.
- Klaus Schwab .(2017) .The Global Competitiveness Report 2017-2018 . Geneva: The World Economic Forum.

- Terry Miller ،Anthony B Kim ،James M Roberts .(2018) .*Index of Economic Freedom* .Washington: The Heritage Foundation.
- "https://www.heritage.org/index/images/scoresovertime/2018/algeria.jpg"
<https://www.heritage.org/index/images/scoresovertime/2018/algeria.jpg>
- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
- Transparency International: تاريخ الاطلاع 25 10 2018، من :
<https://www.transparency.org/about>